المبنى والمعنى وأثرُهُما في تأرجحِ بعضِ الألفاظِ بينَ أقسامِ الكلم

أ . م. عبد الرحمن فرهود جسّاس
كلية التربية

د. جابرمحيسن عليوي
كلية الآداب

م.م. نعمان عنبر هويرف
كلية التربية

جامعة ذي قار

المقدمة

اتسم النحو العربي بكثير من الظواهر التي أثير حولها الجدل والنقاش ، وتعرض لها الدارسون بالنقد والتوجيه ، فأثريت المكتبة النحوية بالمؤلفات والبحوث ، وما زال هناك الكثير يحتاج إلى بحث وتدقيق ، فالنحو تراث ثر وكتاب مفتوح يجب على الدارسين تقليب صفحاته باستمرار . فحاولنا جاهدين أن نقلب صفحة من هذه الصفحات التي وجدنا فيها اضطراباً وتكلفاً واضحين ، وهي مسألة انتقال بعض الألفاظ بين أقسام الكلم وعدم تصنيفها إلى قسم واحد بعينه ، فأراد البحث أن يعالج هذه المسألة من خلال دراسة خلفياتها ، التي ثبت للباحثَين أنها من انعكسات اعتماد النحويين المبنى (الشكل) والمعنى في تصنيف الألفاظ إلى أقسام الكلم ، فكان عنوان البحث منطلقاً من هذه الفكرة (المبنى والمعنى وأثرهما في تأرجح بعض الألفاظ بين أقسام الكلم) ، لذا اعتمد البحث على منهج إثبات تبني النحويين هذين الأساسين من خلال استقراء آرائهم التي قالوا بها عندما صنّفوا بعض الألفاظ إلى أكثر من قسم واحد من أقسام الكلم ، بل إلى الأقسام الثلاثة أحياناً ، ومن ثَمّ انتقل البحث إلى نقد هذه الآراء وتوجيهها وجهة يراها البحث تنأى بالنحو ـ في هذه المسألة ـ عن الاضطراب والتعقيد والتكلف ، معتمداً الدليل العلمي البعيد عن التجني على النحويين أو التقليل من شأن جهودهم . ولم يعتمد البحث الدراسة الإحصائية للألفاظ ، بل اكتفى بمعالجة ابرزها مما تناولها النحويون في أثناء تبنيهم تصنيفها إلى الأقسام المختلفة . وابتعد البحث عن دراسة الألفاظ التي اختلفت في تصنيفها المدرستان البصرية والكوفية ، فكانت محل اختلاف منهجيّ بينهما ، كاسم الفاعل واسم الفعل وغيرها من الألفاظ . وانتهى البحث بخلاصة لأهم نتائجه . ونسأل الله التوفيق والسداد ، إنّه مجيب الدعاء .

توطئة:

عندما ظهرت بواكير النحو العربي على يد النحويين الأوائل كانت مسألة تقسيم الكلم على اسم وفعل وحرف هي الأساس الذي أُنطلق منه ، وبنيت عليه القواعد النحوية(١) . وبعد تقعيد النحو وتطوره استمرت هذه المسألة في إثارة اهتمام النحويين ، إذ ناقشوها وقلّبوا وجوهها المختلفة ولا سيما بعد تأثر النحو بالعلوم الأخرى . فأضافوا إلى هذه التقسيمات معايير حددوا من خلالها انتماء الألفاظ إلى هذه التقسيمات ، أطلقوا عليها مصطلحات متعددة كالصفات أو الخصائص أو العلامات أو السمات أو الميزات . بعضها ارتبط بالجانب الشكلي للألفاظ وارتبط بعضها الآخر بالجانب المعنوي . قال تمام حسان :" ولقد قسم النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام ، يقول ابن مالك : واسم وفعل ثم حرف الكلم ، ثم حاولوا راشدين عند إنشاء هذا التقسيم أن يبنوه على مراعاة اعتباري الشكل والوظيفة أو بعبارة أخرى المبنى والمعنى إذ ينشئون على هذين الأساسين قيماً خلافية يفرقون بها بين كل قسم وقسم آخر من الكلم ... ويتضح نظرهم إلى المبنى والمعنى في تقسيمهم للكلم من قول ابن مالك :

بالجرِ والتنوينِ والندا وأل
ومسندٍ للاسم تمييزٌ حصل
بتا فعلت وأتت ويا افعلي
ونون أقبلن فعل ينجل
سواهما الحرفُ كهل وفي ولم ...

كما يتضح أيضاً في قول النحاة الآخرين : الاسم ما دل على مسمى ، والفعل ما دل حدث وزمن والحرف ما ليس كذلك "(٢) .

ومن هذا المنطلق أي : المبنى والمعنى كانت الألفاظ عندهم تنتمي إلى أقسام الكلم الثلاثة

ولكنّهم واجهوا مشكلة هي أن بعض الكلمات فيها علامات أو خصائص يشترك فيها أكثر من قسم من أقسام الكلم ، لذا وجدناهم ينسبونها إلى قسمين ، كأن تكون عندهم أسماءً مرة وحروفاً مرة أخرى ، أو أفعالاً تارة وحروفاً تارة أخرى ، أو ينسبونها إلى الأقسام الثلاثة مجتمعة أي أسماء وأفعال وحروف . ومن هذه الألفاظ (الكاف ومذ ومنذ وعلى وعن) فهي عندهم أسماء وحروف ، قال ابن مالك(٣) :

شبه بكـــافٍ وبها التعليلُ قد
يُعـــني وزائـداً لتوكـيدٍ ورد
وأُستعمل اسماً وكذا عن وعلى
من أجـلِ ذا عليهما من دخلا
ومـذ ومنذُ اسمان حيثُ رفعا
أو أوليا الفـعل ك(جئتُ مذ دعا)

وقال ابن هشام :" من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الاسمية والحرفية وهو خمسة أحدها الكاف ... والثاني والثالث عن وعلى ... والرابع والخامس مذ ومنذ "(٤) .

ومن هذه الألفاظ (عدا وخلا وحاشا) ، إذ تكون فعلاً وحرفاً ، قال ابن عقيل :" ...ومنها ما يكون فعلاً وحرفاً وهو عدا وخلا وحاشا "(٥) . ومن الألفاظ التي تكون اسماً وفعلاً وحرفاً (على) ، قال المبرد :" ...ومثل ذلك على تكون حرف خفض على حد قولك : على زيد درهم وتكون فعلاً نحو قولك : علا زيد الدابة ، وعلى زيد ثوب ، وعلا زيداً ثوب والمعنى قريب "(٦) . وقد ثبت أنها اسم عند غيره من النحويين كما مرّ .

ومنها أيضاً (نعم وبئس وعسى وليس) ، فهي أفعال عند بعض النحويين ، وأسماء عند آخرين(٧) ، قال ابن هشام :" ولما كان من الأفعال الماضية ما أختلف في فعليته نصصت عليه ونبهت على أن الأصح فعليته ، وهو أربع كلمات نعم وبئس وعسى وليس ، فأما نعم وبئس فذهب الفرّاء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان ... وأما ليس فذهب الفارسي في الحلبيات إلى أنها حرف نفي بمنزلة ما النافية وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير ، وأما عسى فذهب الكوفيون إلى أنها حرف ترج بمنزلة لعل وتبعهم على ذلك ابن السراج ..."(٨) .

المبنى :

ويتمثل في وجوه متعددة ، أولها عدد حروف الهجاء التي تتكون منها الكلمة ، فالنحويون حددوا كلّ قسم من أقسام الكلم بعدد معين من الحروف ، فحروف المعاني تتكون من حرف أو حرفين وهو أصل وضعها(٩) ، قال الأشموني : " ... والأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفي هجاء وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل ..."(١٠) ، لأنها في نظرهم ليس لها معنى في نفسها بل تتعلق بما بعدها ، فكان ذلك عندهم علة لقلة حروفها ، فـ " الحروف جيء بها لأنه اختصر بها الأفعال ، إذ معنى ما قام زيدٌ ، نفيت القيام عن زيد ، فلابد أن يكون أخصر من الأفعال ، وإلا لم يكن للعدول عنها إليها فائدة "(١١) .

ولكن النحويين خالفوا ما أقروه في بعض الألفاظ ، إذ لم يستقم لهم الأمر ، فعدوا هذه الألفاظ حروفاً على الرغم من أنها تتكون من أكثر من حرفين ، كـ(منذ وعلى وعدا وخلا وحاشا وليس وعسى) ، وعللوا ذلك إما بالقول بالأصلية كما في منذ ، إذ قالوا :" إذا كانت مذ اسماً فأصلها منذ ، أو حرفاً فهي أصل "(١٢) . أو بالقول بالمشابهة كما في الحروف المشبهة بالفعل التي قالوا إنها أشبهت الفعل بعدد حروفه في أحد وجوه شبهها به قال ابن الأنباري :" ...قيل لأنها أشبهت الفعل ، ووجه الشبه بينهما من خمسة أوجه ... والوجه الثاني : إنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف ..."(١٣) .

أما الأسماء والأفعال فأقلها يكون على ثلاثة أحرف ، قال المبرد :" اعلم أن الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أجناس تكون على ثلاثة أحرف وعلى أربعة وعلى خمسة ... فأما الأفعال فتكون على ضربين تكون على ثلاثة أحرف وعلى أربعة أحرف ..."(١٤) .وقال السيوطي :" ... الأصل في وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة أحرف ، حرف يُبتدأ به ، وحرف يُوقف عليه ، وحرف فاصل بينهما "(١٥) . وهذا ما انطبق على معظم الألفاظ موضوع البحث كـ(على ومنذ وخلا وعدا وحاشا وعسى وليس ونعم وبئس) فكان ذلك أحد الأدلة التي دفعت النحويين إلى القول باسمية بعضها وفعلية بعضها الآخر. أما ما قلّ عن ذلك كـ(مذ وعن والكاف) فوصفه النحويون بأوصاف عديدة كالحذف ، ومنه ما حصل في (مذ) ، قال ابن السراج :" وأما (مذ) فمحذوفة من (منذ) والأغلب على مذ أن تستعمل اسماً ولو سميت إنساناً بمذ لقلت منيذ إذا صغّرته ، فرددت ما ذهب... "(١٦) وزادوا على ذلك بأن جعلوا الحذف فيها دليلاً على ثبوت اسميتها عندهم ، قال أبو البركات الأنباري :" إن قال قائل : لِمَ قلتم على (مذ) الاسمية وعلى منذ الحرفية وكل واحد منهما يكون اسماً وحرفاً جاراً ؟

قيل : إنما قلنا إن الأغلب على (مذ) الاسمية لأنها دخلها الحذف ، والأصل فيها (منذ) فحذفت النون منها ، والحذف إنما يكون في الأسماء ، والدليل على أن الأصل في مذ منذ أنك لو صغّرتها أو كسّرتها لرددت النون فيها ..."(١٧) . كما جعلوا الحذف دليلاً على فعلية (حاشا) ، إذ قال أبو البركات الأنباري :" ...والوجه الثاني أنه يدخله الحذف ، والحذف إنما يكون في الفعل لا في الحرف ، ألا ترى أنهم قالوا في حاشا لله : حاشَ لله "(١٨) . أو يوصف بالخروج عن الأصل أو مشابهة الحرف شبهاً وضعياً ، قال الأشموني :" الشبه الوضعي هو أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع الحرف ، بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفي هجاء ..."(١٩) .

أما الوجه الآخر الذي اعتمده النحويون في تحديد انتماء الألفاظ إلى أقسام الكلم فهو البناء والإعراب ، فالأفعال والحروف عندهم مبنية ، لكنّ الفرق بينهما أن الفعل قد يدخله الإعراب لعلة ما ، قال ابن السراج :" ... السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف ... أما الإعراب الذي وقع في الأفعال فقد ذكرنا أنه وقع في المضارع منها للأسماء وما عدا ذلك فهو مبني "(٢٠) . أما الحروف فالبناء متأصل فيها لا تحيد عنه لأيّ علة ، قال الأنباري :" وأما الحروف فكلّها مبنية لم يعرب منها شيء لبقائها على أصلها في البناء "(٢١) . لذا فهي تجذب إليها ما يشبهها ، فالأسماء المبنية إنما شابهت الحروف بوجه من وجوه الشبه التي جمعها ابن مالك بقوله(٢٢) :

كالشبهِ الوضعيّ في اسمي جئتنا
والمعنوي في متى وفي هُنا
وكنيابة عن الفعل بـــــلا
تأثر وكـــــافتقار أصــلا

وفيما يخص الأسماء فالأصل فيها أن تكون معربة ، بل إن الإعراب يناسب تعدد المعاني التي تتخذها ، قال أبو البركات :" ...لأن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف وذلك لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض "(٢٣) . وعلى هذا الأساس وجد النحويون أن من هذه الألفاظ ما هو معرب أو أن هناك خلافاً في بنائه وإعرابه فدفعهم إلى القول باسميته ، فـ(على) اختلف فيها فقيل " هي مبنية لمشابهتها بـ(على) الحرفية والدليل على بنائها أنه إذا دخلت عليها (من) قيل من عليه بقلب الألف ياءً ، وقد ثبت أنهم إنما يقلبون الألف ياءً في غير المتمكن نحو لديه وإليه وعليه "(٢٤) . وقال الرضي في صدد حديثه على (على و عن) :" فيبنيان لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبتين لهما معنى "(٢٥) .

ومن أسس المبنى التي جعلها النحويون أدلة على حرفية هذه الألفاظ أو اسميتها أو فعليتها علامة ما بعدها التي هي دليل على موقعه الإعرابي ، فإذا جاء ما بعدها مجروراً فهي عندهم حرف ، لأن " .. حروف الجر عملها أن تجر الأسماء بعدها "(٢٦) . أما إذا كان ما بعدها مرفوعاً فهي اسم ، وإذا كان منصوباً فهي فعل . ومن ذلك (مذ ومنذ) ، فقد عدهما النحويون اسمين في قولهم : لم أره مذ يومان أو منذ يومان ، قال ابن عصفور :" أما مذ ومنذ فيكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما "(٢٧) . فارتفاع الاسم بعدهما أو عدم جرّه دليل دامغ عند النحويين على أنهما ليسا بحرفين بل هما اسمان " والفرق بينها إذا كانت اسماً وبينها إذا كانت حرفاً من جهة اللفظ أنها إذا كانت حرفاً جرّت ما بعدها "(٢٨) .

كذلك (عدا وخلا وحاشا) ، فقد عدّها النحويون حروفاً إذا جاء ما بعدها مجروراً ، وأفعالاً إذا كان ما بعدها منصوباً ، قال السيوطي :" من أدوات الاستثناء حاشا وخلا وعدا وينصب المستثنى بها ويجر فإذا نصب كن أفعالاً لأنهن لسن من قبيل الأسماء العاملة ... وإذا جرت كن حروف جر لأنها لم تباشر العوامل كغير فليست أسماءً ..."(٢٩) .

قال ابن هشام :" وفي المستثنى بـ(عدا وخلا) وجهان ، أحدهما الجر على أنهما حرفا جر ... ومن شواهده قوله :

أبحنا حيَّهم قتلاً وأسراً
عدا الشمطاءِ والطفلِ الصغيرِ

والثاني النصب على أنهما فعلان جامدان لوقوعهما موقع إلا وفاعلهما ضمير مستتر"(٣٠)، وقال في (حاشا) :" والمستثنى بـ(حاشا) عند سيبويه مجرور لا غير ، وسمع غيره النصب كقوله : اللهم أغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ ، والكلام في موضعها جارة وناصبة وفي فاعلها كالكلام في أختيها ..."(٣١) .

وتتعين (عدا وخلا) للفعلية بدليل يرتبط بالمبنى ، وهو دخول (ما) المصدرية عليهما لكونها اسماً ، قال المبرد :" فإذا قلت : ما عدا وما خلا لم يكن إلا النصب وذاك لأن ما اسم ، فلا توصل إلا بالفعل ، نحو : بلغني ما صنعت ، أي صنيعك ، إذا أردت بها المصدر ، فصلتها الفعل لا غير وكأنه قال : مجاوزتهم زيداً إلا أن في عدا و خلا معنى الاستثناء "(٣٢) .

ومن منطلق شبيه بالضميمة التي دخلت على (عدا وخلا) فعينتهما للفعلية وهي ما ، كانت ليس عندهما فعلاً إذا اتصلت بها الضمائم ، وهي الضمائر المرفوعة البارزة وتاء التأنيث ، قال ابن السراج :" فأما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك : لست كما تقول ضربت ، ولستما

كضربتما ، ولسنا كضربنا ، ولسن كضربن ، ولستن كضربتن ، وليسوا كضربوا ، وليست أمة الله ذاهبة كقولك ضربت أمة الله زيداً "(٣٣) . كما أضاف النحويون سبباً آخر يرتبط بالمبنى وهو وزنها على (فَعِل) وخففت ثمّ لازمت التخفيف(٣٤) .

وقالوا عنها إنها حرف واستدلوا بقيم المبنى ، كجمودها وعدم تصرفها ، وإنها لو كانت مخففة من (فَعِل) لعادت حركة على الياء عند اتصال الضمير كـ(صِيدَت)(٣٥) . وقد نعتها المالقي بقوله :" ليست محضة في الفعلية ، ولا محضة في الحرفية "(٣٦) ، ثم أردف بقوله انطلاقاً من العلائق :" ينبغي أن يقال فيها : إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية إنها حرف لا غير كـ(ما) النافية مثل قول الشاعر :

تهدي كتائبَ خضراً ليس يعصمُها إلّا ابتدارٍ إلى موتٍ بأسيافِ "(٣٧).

كما استدلوا على حرفيتها بالقول باهمالها حال انتقاض نفيها بـ(إلا) كما في المثال المشهور : ليس الطيبُ إلا المسكُ(٣٨) . وعدّوها حرفاً أيضاً عندما ترد عاطفة في بعض الأساليب كقول الشاعر :

أين المفرُّ والإلهُ الطالبُ والأشرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ(٣٩).

وما قاله النحويون في(ليس) طال (عسى) ، فكان للنحويين فيها أكثر من رأي ، فمنهم من أخضعها للواحق الأفعال كضمائر الرفع البارزة نحو : عسيتُ وعسيتُم وعسيا وعسوا ، وتاء التأنيث الساكنة نحو: عسَت هندٌ أن تقوم(٤٠) . وقال آخرون بحرفيتها لأنها قد جاء بعدها ضمير النصب ، ولو كانت فعلاً لوجب أن ترفع ضميراً بعدها ، فكانت عندهم حرفاً بمثابة (لعل)(٤١) ، كما في قول الشاعر(٤٢) :

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تنازعُني لعلي أو عَساني

ومن منطلق الضمائم ذهب النحويون إلى فعلية (نعم وبئس) ، فهما فعلان إذا اتصلت بهما لاحقة من لواحق الفعل كما في اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل كما في قولهم : نعما رجلين ، ونعموا رجالاً(٤٣) . وكذلك لاتصال تاء التأنيث الساكنة في قولهم : نعمت المرأة ، وبئست الجارية(٤٤) .

ومن الأدلة الموقع الإعرابي ، فمن علامات الحرف أن لا يكون له موقع من الإعراب ، فاللفظ المفرد " إذا لم يكن له محل من الإعراب كان حرفاً "(٤٥) ، فهذه الألفاظ إنما عدت حروفاً لأنها لا تتخذ موقعاً إعرابياً على الأغلب . لذلك عندما اتخذت هذه الألفاظ مواقع إعرابية كان ذلك دليلاً عند النحويين على أسمية بعضها . إذ وقعت في محل جرّ بحرف جر ، فدخول حرف الجر على بعض هذه الألفاظ دليل قويّ ساقه النحويون لإثبات أنها أسماء . ومنها (عن) ، إذ جاءت مجرورة وبذلك " تكون اسماً بمعنى جانب ، تدخل عليها (من) كثيراً نحو : من عن يميني تارة وأمامي "(٤٦) ، وقال ابن يعيش :" وأما كونها اسماً فيكون بمعنى الجهة والناحية ، فتقول : جلست من عن يمينه وتبين ذلك بدخول حرف الجر عليه ، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف ، مثله قول الشاعر(٤٧) :

فلقد أراني للرماحِ دريئةً من عن يميني تارةً وأمامي "(٤٨) .

ومنها الكاف التي جُرّت بأكثر من حرف جر ، إذ " تتعين للاسمية إذا وقعت مجرورة "(٤٩) ، فجرت بالباء والكاف وعلى وعن ، ومنه قول الشاعر(٥٠) :

ورُحنا بكابن الماءِ يجنب وسطنا تصوبُ فيه العينُ طوراً وترتقي

وقول خطام المجاشعي(٥١) :

غير رمادٍ وحطامٍ كنفين وصالياتٍ ككما يُؤثفين

قال أبو البركات :" فالكاف الأولى حرف جر والثانية اسم لأنه لا يجوز أن يدخل حرف جر على حرف جر ، وكقول الآخر من الرجز :

يضحكن عن كالبرد المنهم "(٥٢) .

وقول ذي الرمة(٥٣) :

أبيتُ على ميٍّ كئيباً وبعلُها على كالنقى من عالج يتبطحُ

قال ابن جني :" فليست الكاف هنا حرف جر بل هي اسم بمنزلة مثل .."(٥٤) .

ومن هذه الألفاظ (على) حيث جاءت مجرورة ، قال ابن يعيش :" وأما إذا كانت اسماً فتكون ظرف مكان بمعنى الجهة ويدخل عليها حرف الجر كما يدخل على غيرها من الجهات ، نحو قول بعض العرب : نهضت من عليه ، وكقول الشاعر:

غُدت من عليه تنفض الطلّ بعدما رأت حاجزَ الشمسِ استوى فترفّعا "(٥٥)

وقال ابن سيدة :" وما كان منها اسماً فكقوله :

غَدَت من عليهِ بعدما تمّ خمسها تصلُ وعن قيضٍ ببيداء مجهل "(٥٦) .

ومن الألفاظ التي عُدّ دخول حرف الجر عليها دليلاً على اسميتها (نعم وبئس) ، إذ إنّ ذلك ـ كما مرّ ـ دليل قويّ عند النحويين على اسمية هذه الألفاظ ، كما في قول الشاعر(٥٧) :

ألَست بنعمَ الجار يُؤلَف بيتُه أخا قلّةٍ أو معدم المال مصرما

وقول الآخر : والله ما هي بنعم الولد(٥٨) . فحرف الجر ـ والحال هذه ـ يخلصها للاسمية بنظرهم ، وهو ما يؤيده ابن مالك بقوله(٥٩) :

والاسمُ قد خُصصَ بالجر كما
قد خُصصَ الفعلُ بأن ينجزما

وقد عضد نظرهم إليها كأسماء ما سمع عن العرب في قولهم : يا نعم المولى ونعم النصير(٦٠) ، إذ لا خلاف في أن النداء من خصائص الأسماء .

المعنى :

كان المعنى الأساس الثاني الذي فرّق النحويون من خلاله بين أقسام الكلم ، فقالوا إن الحرف ما لا يتم معناه بنفسه وإنما يحتاج الى ضميمة تتمه ، فالحرف مفتقر لغيره افتقاراً لازماً (٦١) ، والكلمة كما قال ابن عقيل :" ...إن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف "(٦٢) . لذا عدّ النحويون هذه الألفاظ حروفاً لأنها لا تستعمل لتدل على معنى في نفسها ، إذ يتم معناها بغيرها غالباً ، قال ابن سيدة :" وما كان منها معناه في غيره فهو حرف "(٦٣) . فكان ذلك دليلاً اعتمده النحويون لإنكار كون (ربّ) اسماً ، قال ابن السراج :" والجواب أما الإخبار عن (ربّ) فغير مستقيم لأن ربّ ليس لها معنى في نفسها حتى يصح نسبة الخبر إليها ..."(٦٤) .

أما الأسماء والأفعال فدليلها المعنوي هو دلالتها على المعنى بنفسها من غير حاجة إلى ضميمة ، وكان هذا الأساس واضحاً فيما وضعوه من حدود للأسماء والأفعال . قال الزمخشري :" الاسم هو ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران "(٦٥). وكذلك الفعل ، قال ابن هشام :" والفعل في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة "(٦٦) .

ومن هذا المنطلق كانت بعض هذه الألفاظ أسماءً عند النحويين ، فهي تدل على معنى في نفسها ، ومنها (مذ) ، فهي عندهم " إذا كانت اسماً ورفعت ما بعدها دلت على المعنى الكائن في نفسها ، نحو قولك : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، فالرؤية متضمنة مذ وهو الوقت الذي حصلت فيه الرؤية يوم الجمعة "(٦٧) . ومنها أيضاً (على) ، فإذا استعملت اسماً دلت على معنى في نفسها ، فـ:" الفرق بينها إذا كانت اسماً وإذا كانت حرفاً أنها إذا كانت حرفاً دلت على معنى في غيرها ، وتوصل الثاني بالأول على جهة أن المعنى الثاني اتصل بالأول ... وأما إذا كانت اسماً فإنها تدل على معنى في نفسها وهو معنى الظرفية كما يدل فوق على ذلك "(٦٨) . كما استدل النحويون بهذه القاعدة على أن (صه ومه ورويد ونزال) وغيرها اسماء ، قال ابن السراج :" ... وكلها أسماء والدليل على ذلك أشياء أحدها أنها تدل على معنى في نفسها ..."(٦٩) . وكذلك الحال في بقية هذه الألفاظ .

نقد وتوجيه :

المتأمل فيما كتبه النحويون في أثناء تقسيمهم الكلم على ثلاثة أقسام ، يرى أنهم حاولوا جاهدين أن يعطوا لكل قسم حدّه واللواحق الشكلية التي تميزه عن قسيميه الآخرين ، ولما كانت القسمة توجب تباين الأقسام فإن اللفظ إذا كان اسماً فإنّه لا يمكن أن يكون حرفاً أو فعلاً ، وكذلك غيره .

إلا أن البحث يرى فيما عرضه من آراء النحويين كثيراً من التداخل والاضطراب فيما قرّروه ثم عادوا ليخالفوه ، فتأرجحت لديهم كثير من الألفاظ بين أقسام الكلم الثلاثة ، وهذا ناتج من صبّ جلّ اهتمامهم على الشكل (المبنى) أولاً والمعنى ثانياً ، إذ إنّ الدراسة اللغوية اتسمت بسمة الاتجاه الى المبنى أساساً ، ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعاً لذلك وعلى استحياء(٧٠) . فلو درسنا بتمعن أسس المبنى التي حدد النحويون من خلالها انتماء الألفاظ موضوع البحث إلى أقسام الكلم لوجدنا فيها اضطراباً واضحاً ، ولعل الأمر يرجع إلى الإيغال في المعيارية الذي جعل النحويّ يحاول جاهداً إخضاع اللغة إلى مقدمة معرفية أوجدها وآمن بها ليجر النصّ اللغويّ ويجبره على الانضواء تحت قاعدته ، محاولاً أن يدعم هذه القاعدة بما وجد من نصوص لغوية ، والمشكلة أن اللغة طبقاً لقيودهم دعمت قولهم . فما قالوه من أن مبنى الألفاظ أن يكون الحرف أحادي الوضع أو ثنائياً ، لم يكن مطرداً ، إذ لم يغن عن النحويين شيئاً عندما وجدوا بعض الألفاظ على ثلاثة أحرف ، ولكنّهم تمسّكوا بحرفيته ، ووصفوه بأنه خلاف الأصل(٧١) ، لكي لا تخرق قواعدهم ، لأن هناك سبباً لحرفيته وهو عمله فيما بعده كما في (مذ ومنذ وعلى وعدا وخلا وحاشا) ، إذ إنّ هذه الألفاظ بعضها يرفع ما بعده ويجره ، وبعضها ينصب ما بعده ويجره . وهذا يدل على أن عدد حروف الهجاء التي تتكون منها اللفظة لا يمكن اعتماده لتحديد انتمائها إلى قسم من أقسام الكلم ، إذ وُجِد في اللغة حروف امتازت بكثرة حروفها ، وأسماء امتازت بقلة الحروف التي تكونها ، بل إن فيها من هو أحادي الحرف ، كبعض الضمائر التي عدّها النحويون أسماء .

ومن هذه الألفاظ التي أحدثت الرفع والجر (منذ) ، والحديث عنها يستدعي بالضرورة الحديث عن (مذ) ، فهي أختها في تقسيمات النحويين وشريكتها في العمل نفسه ، إذ إنّ كلتيهما ترفع الاسم بعدها وتجره ، والملاحظ أن مذ أكثر عملاً للرفع فيما بعدها ومنذ أكثر للجر ، ولعل هذا هو الذي دفع بعض النحويين إلى القول بتركيب (منذ) من (من) و (إذ) ، ولذلك إذا حذفت النون ضعف عمل الجر وقوي الرفع (٧٢) . وذهب بعضهم إلى أن الحذف دليل اسميتها ولذا استحقت الرفع أكثر من الجر (٧٣) . ثمّ ذهبوا في

تبيان اختلاف سبب عملها كلّ مذهب إلا أنّ كلّ ما قالوه لا يعطينا إلا زيادة في اضطراب التفسير والتعليل ، ولم تشفع القيم المبنوية لفهم عمل هذه الألفاظ ، فكان كلّ منهما اسماً وحرفاً ، والفيصل بينهما حركة ما بعدهما . ولقد زاد الأمر تعقيداً أن (منذ) في حالتي رفع ما بعدها وجره هي بمعنى واحد ، قال المبرد :" فأمّا منذ فمعناها ـ جررت بها أو رفعت ـ واحد "(٧٤).

والذي يبدو أن سبب هذا الاختلاف هو طبيعة الدراسة لهذه الأدوات وأضرابها ، لأننا إذا تتبعنا (مذ و منذ) نجد أن هذا التباين في الاستعمال سببه اللهجات العربية ، فبعض العرب كان يرفع ما بعدهما وبعضهم يجره لمعنى قصدوه ، وعلينا أن لا نخلط بين لهجة وأخرى " لأن كلّ واحدة منهما تمثل نظاماً متكاملاً مستقلاً من أنظمة الرمز العرفي ، بحيث ترمز فيه إلى معنى معين يختلف عمّا في اللهجة الأخرى لسبب بسيط جداً وهو أن العرف ذاته يختلف في أي مجتمع عنه في المجتمع الآخر ... ولا شك أن الخلط بين نظامين عرفيين من أيّ نوع سيؤدي في النهاية إلى عدم تمييز أيّ النظامين "(٧٥) . فالخلط هو الذي أنتج هذا الاضطراب ، وإلا فحقيقة الاستعمال تكشف أن (مذ) في جميع لغات العرب يُجَر الحال بعدها ، إلا أهل الحجاز فإنهم يجرون الوقت الماضي بعدها ، و(منذ) لا يتكلم بها إلا الحجازيون (٧٦) . إذن (مذ ومنذ) اسمان غير أن العرب أضافتهم إلى الاسم الذي بعدهما لدلالة الحال عند التميميين والماضي عند الحجازيين ، وفي غير هذين الموردين يرفع ما بعدهما . وليست دلالة الإضافة بعيدة عن استعمالات العرب ، فإنهم إذا قصدوا المضي في اسم الفاعل أضافوه ، وإذا أرادوا الحال أو الاستقبال قطعوه عن الإضافة (٧٧) .

ومما تأرجح من الألفاظ أيضاً (عدا وخلا وحاشا) ، إذ لم تضع تقريرات النحويين الشكلية حداً لمسألة التداخل ، فهذه الألفاظ في سياق عملها أحدثت عملين مختلفين أوجب على النحويين نسبتها إلى قسمين مختلفين ، لأن اختلاف العمل يوجبه اختلاف العامل ، وعامل المجرور عندهم غير عامل المنصوب ، فالنصب من اختصاص الأفعال والجر من اختصاص الحروف ، لذا فإنّ هذه الألفاظ انقسمت على نفسها لتكون أفعالاً مرة وحروفاً أخرى ، وهم في كلّ ذلك ينطلقون في إيضاح معناها من خلال العلائق مع الكلمات التي بعدها ، ونراهم يقدمون لنا أمثلة على فعليتها كتصرفها في قول النابغة(٧٨) :

ولا أرى فاعلاً في الناسِ يشبهُهُ
وما أحاشي من الأقوامِ من أحدِ

فالتصرف من سمات الأفعال ، كما أنّ تعلقَ حرف الجر بها دليل فعليتها كما في قوله تعالى ((حاشا لله)) ، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل(٧٩) . كما جعلوا الحذف الذي يطرأ عليها دليلاً على الفعلية كما في قراءة (حاشَ لله)(٨٠) . أما إذا جاء ما بعدها مجروراً فعلينا أن نتناسى كل هذه الأشياء ونسلم بأنها حرف دخل على الاسم فجرّه .

وعلى هذا بقيت (حاشا) متأرجحة فهي مرة فعل ومرة حرف . ومثل ذلك القول في (عدا وخلا) ، إذ يتجاذبهما في فهم النحويين المعنيان السابقان أي الحرفية والفعلية ، وما علينا إلا أن ننظر إليها بعيداً عن أي ملابسة سوى عملها فيما بعدها ، فإن كان مجروراً فهي حرف ، وإن كان منصوباً فهي فعل ، أما إذا دخلت عليها (ما) فهي فعل لأن (ما) هذه مصدرية نحو : قام القوم ما خلا زيداً ، فـ(خلا) هنا فعل لأن ما المصدرية لا توصل بحروف الجر وإنما توصل بالفعل ، وكأن النحويين اطمأنوا الى هذا القول لو لم يفاجئهم استعمال لغويّ يقضي بجر الاسم بعد خلا مع وجود (ما) قبلها(٨١) . إذن هذه الضميمة لم تصنف هذه الألفاظ تصنيفاً صريحاً إلى قسم من أقسام الكلم ، الأمر الذي يعيدنا إلى القول إن ما ذكره النحويون لا يمكن أن يقودنا إلى معرفة حقيقة هذه الألفاظ .

ويرى البحث أن هذه الألفاظ في حقيقتها أفعال ، سواء أدخلت عليها (ما) أم لم تدخل ، والذي يدل على فعليتها مبنى صيغتها ، وهو أمر لم نأت فيه بجديد ، بل هي قاعدة أرساها النحويون القدماء أنفسهم ، لكون هذه الصيغة تدل دلالة معجمية على الزمن ، ثمّ إن النحويين اتفقوا ـ وهم ناظرون إليها كفعل ـ على استتار الفاعل فيها استتاراً لازماً للفعل نفسه أو لمعنى ضمّن هذا الفعل معناه(٨٢) . أما إذا جرّ الاسم بعدها فإنما جر بحرف مقدّر ، ولا حجة للنحويين فيما قالوه من أن حرف الجر لا يعمل مقدّراً ، لأن هذا القول خلاف الاستعمال الفصيح في أشعارهم ، كقول جميل بن معمر(٨٣) :

رسمِ دارٍ وقفت في طَللِه
كدتُ أقضي الحياةَ من جلَلِه

وقول رؤبة : خير عافاك الله ، أي بخير(٨٤) .

ومن الألفاظ التي تأرجحت فتنازعها أكثر من قسم من أقسام الكلم (نعم وبئس) ، فلم يكن قول النحويين بفعليتهما حيناً واسميتهما حيناً آخر إلا وجهاً من وجوه ضعف المرتكز الشكلي (المبنى) في تحديد ماهية اللفظ ، فحينما نظر إليها النحويون على أنها أفعال وأخضعوها لضمائم الأفعال قبلت ذلك ، وحين أخضعوها لما تقبله الأسماء ـ في حال كونها أسماءً عندهم ـ قبلتها أيضاً ، فصنفت لذلك أفعالاً مرة وأسماءً مرة أخرى . "وهذا يعني أن منطق القياس مختلف ، ومعنى هذا أيضاً أن نتائج هذا النوع من القياس لا ينبغي أن تكون محل ثقة ، وأكبر دليل على فشل القياس النحوي وإخفاقه كمنهج للبحث أنه لا يمنع

تعارض النتائج ، فمنهج البحث يجب أن يقوم على الاستقراء والوصف لا على القياس والمعيار "(٨٥) .

وقد دفعهم هذا الاضطراب إلى التنازل عن كثير من القضايا التي قرّروها اندفاعاً وراء القيم المبنوية ، بل ربما دفعهم إلى التمسك ببعض القيود وترك بعضها الآخر ، ففي الوقت الذي أجمع النحويون فيه على أن الفعل تكتنفه دعامتان رئيستان هما الحدث والزمن ، فإن تخلى عن أحدهما خرج من نطاق الأفعال ، نرى أن النحويين قالوا بفعلية هذه الألفاظ على الرغم من أنها فارقت الحدث والزمن معاً ، وهم فعلوا ذلك انسياقاً وراء القيم الشكلية ، وهو أمر أحسّ به الرضي حين قال في معرض حديثه عن فاعل فعل المدح والذم " ... فبتّوا أمر المدح والذم من أول الأمر على وجه يصح في الظاهر للجملة الفعلية كما ذكرنا في تقدير مفرد ، وهو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لأنه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث "(٨٦) .

ولم يستطع مع ما تأوله أن يعطينا صورة واضحة لهذه الألفاظ ، لأنه قال عن حروف الجر الداخلة عليها أنها بتأويل المفرد " ويؤيد كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على (نعم وبئس) مطرداً كقول الإعرابي لمّا بشر بمولودة ، وقيل له : نعم المولودة : والله ماهي بنعم المولودة نصرها بكاء وبرّها سرقة . وقولهم : نعم السير على بئس العير ، وليس زيد بنعم الصاحب ، وغير ذلك ، وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم ، كقوله : واللهِ ما ليلي بنامَ صاحبُه ولا مخالط الليانِ جانبُه

أي يقول فيه ذلك ، لأن ذلك في (نعم وبئس) مطرد كثير ، بخلاف (بنام صاحبه) "(٨٧) . إذن فدخول حرف الجر عليه كثير مطرد ، ولا خلاف في أن اطراد الجر للأسماء لا للأفعال ، ثمّ إن النحويين في نظرهم إليها أسماء تناسوا تلك الضمائم الفعلية الداخلة عليها كالتاء الساكنة التي لا تقلب هاءً عند الوقف عليها أو اتصالها بضمائر الفاعل .

وإذا ما رجعنا إلى المعنى ليكشف لنا حقيقة انتماء هذه الألفاظ من وجهة نظر النحويين وجدناه لا يقف دليلاً على إبرازه ، إذ وقع النحويون في مفارقة غريبة ، فالجمل الفعلية كقولنا : قام زيد ، وذهب عمرو حددها أصحاب المعاني بأنها جمل فعلية ، والجملة الفعلية خبرية بوضعها إلا إذا كانت طلباً(٨٨) ، وهذه الجمل أي جملة (نعم وبئس) خرجت من نطاق الخبرية إلى الإنشاء ، فقد تناسى النحويون ذلك انسياقاً وراء الشكل (المبنى) طبعاً ، وهو أمر نبّه عليه الرضي أيضاً بقوله :" وذلك أنك إذا قلت : نعم الرجل زيد ، فإنما تنشيء المدح وتحدثه بهذا اللفظ ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة ، مقصوداً مطابقة هذا الكلام إياه ، حتى يكون خبراً ، بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الموجودة خارجاً ، ولو كان إخباراً صرفاً عن جودته لدخله التصديق والتكذيب ، فقول الإعرابي لمن بشّره بمولودة ... ليس تكذيباً له في المدح ، إذ لا يمكن تكذيبه فيه ، بل هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة ، فهو إنشاء جزؤه خبر "(٨٩) .

مما تقدم يتبين أن هذه الألفاظ لم يستطع النحويون تحديد حقيقتها باحتكامهم إلى قواعدهم التي وضعوها ، وأن التأمل في هذه الصيغ يكشف عن فارق كبير بينها وبين الصيغ الفعلية ، لأن هذه الصيغ جامدة لا تتصرف وأنّ الأسماء بعدها جامدة الرتبة لا تتقدم ولا تتأخر ، ولعل القول بإخراج هذه الألفاظ من هذا التجاذب ووضعها في قسم قائم برأسه هو الأمر الذي ينسجم مع واقع الاستعمال ، والأولى أن نقول في قولنا : نعم الرجل زيد : إنّه أسلوب تعجب(٩٠) . فهذه الألفاظ " لها طبيعة الإفصاح الذاتي عمّا تجيش به النفس ، فكلها يدخل في الأسلوب الإنشائي ، وتبدو شديدة الشبه بما يسميه الغربيون (ofective language) ، وجميعها يحسن بعده في الكتابة أن نضع علامة التأثر "(٩١) . علماً أنّ من القدماء من لمح فيها هذا المعنى ، إذ يرى ابن جني أن معناها المبالغة في المدح والذم(٩٢) ، وذهب الأشموني إلى أنها جارية مجرى الأمثال(٩٣) ، ومعلوم أن الأمثال محفوظة فيها رتبة الألفاظ وجمدت فيها الحركات وحُكيت ألفاظها كما جرت وقت جرت ، كما قالوا : مكره أخاك لا بطل(٩٤) ، وقولهم : الكلابَ على البقر(٩٥) . فلا غضاضة إذن إذا عُدت هذه الصيغ صيغاً جامدة وُضعت للمدح أو للذم .

أما ليس وعسى فلم يختلفا عن الألفاظ التي سبقت ، فقد بقيتا تحت طائلة التأرجح عند النحويين بين الحرفية والفعلية ، وهم منطلقون في ذلك مما يحدثه تضام هذه الألفاظ مع ما بعدهن وإحداث الحركة فيه ، فكانت (ليس) رافعة للاسم الأول وناصبة للاسم الثاني كما في : ليس زيد قائماً ، وعسى ترفع الأول والغالب في خبرها أن يكون فعلاً مضارعاً مقترناً بـ(أن) ، كقولنا : عسى زيد أن يقوم ، وربما ورد خبرها منصوباً كقول الزباء : عسى الغويرُ أبوساً(٩٦) ، وكقول الراجز : لا تعذلن إني عسيت صائماً (٩٧) ، فالجامع بينهما العمل ، والفارق بينهما أن ليس من أخوات كان ، وعسى من أفعال المقاربة والشروع .

لا شك أن نظرية العامل قد أدت إلى تفريق كثير من المتشابهات في النحو ، فأدوات النفي تدرس على وفق ما تحدثه من عمل لا لما تؤديه من معنى ، فجعلت (لم ولما) في باب الجوازم ، و(لن) في باب النواصب ، و(ما و لا) في باب المشبهات بليس ،و(ليس) ذاتها درست مع كان وأخواتها لرفعها الأول ونصبها

الثاني ، فتبعثرت هذه الألفاظ في أبواب شتى ، وكان حق ليس أن تدرس في باب أدوات النفي ويكون معها تلك الأدوات النافية التي فُرقت على الأبواب النحويّة ، ولعل هذا المعنى هو الذي دفع النحويين إلى القول بحرفيتها غير آبهين بالضميمة الشكلية التي تلحقها في قولهم : (لسنا ولستَ وليست) لأن وضعها في باب كان ليس في محلّه لأن كان وأخواتها مما يدخلن على المبتدأ ، ومعلوم أن الخبر في المعنى هو المبتدأ ، ففي قولنا : زيد قائم ، القائم هو الخبر ، على حين أن دخول ليس يفك هذا الارتباط اللغويّ وينفي اتصاف الخبر بالمبتدأ ، أي أن يكون هو في المعنى . لذا فـ(ليس) أداة وليس فعلاً ، وهو معنى قصد إليه سيبويه بقوله :" ليس خلَقَ الله مثله ، وليس خلَقَ الله أشعر منه "(٩٨) ، فهي هنا لا تختلف عن (ما) ، ولو كانت فعلاً لما دخلت على فعل .

أما عسى فلا يختلف فيها القول كثيراً إذ إنّها تختلف عن كان دلالة واستعمالاً ، فكان تدل على الوجود العام أو الوجود الخاص ، وأفعال المقاربة والشروع تدل على مقاربة الفعل للحدوث ، ولكنّه لم يقع . أما في الاستعمال فإنّ كان تدخل على جملة خبرها قد يكون اسماً وقد يكون فعلاً ، وإنّ عسى لا يكون خبرها إلا فعلاً إلا في بعض الاستعمالات النادرة " وأغلب الظن أنّ ما في أفعال المقاربة وأفعال الرجاء وأفعال الشروع من دلالة على مقاربة الفعل الحدوث أو توقع الحدوث أو البدء به هو الذي اقتضى أن تكون أخبارها أفعالاً ، لأن ترتب الحدوث أو إمكان مقاربته أو البدء به معناه : إن الشيء لم يكن ولكنّه متوقع أن يكون أو محتمل أن يكون أو بدئ به منذ حين ، وهذا مما يناسبه الفعل دون غيره : ففي قول الشاعر : إنّي عسيت صائماً تعارض واضح بين ما يدل عليه عسيت وما يفهم من (صائماً) من دلالة على الدوام و الاستمرار "(٩٩) .

ومما تقدم يرى البحث أن هذه الألفاظ يجب أن توضع في باب الأدوات الذي ينسجم معها رتبة وتعليقاً وتضاماً ومن حيث المعنى .

أما ما يتعلق بالمعنى وهو الأساس الثاني الذي اعتمده النحويون في تحديد انتماء الألفاظ إلى أقسام الكلم فلم يكن علامة التزمها النحويون على سبيل الاطراد ، فخالفها بعضهم ، بل ذهب إلى نقيضها ، فعدّ الحرف غير مفتقر لغيره ، وإنما لـه معنى في نفسه ، إذ نقل السيوطي عن ابن النحاس قوله:" الحرف ما دلّ على معنى في نفسه "(١٠٠) ، وقد وضّح ابن النحاس رأيه ، إذ قال :" والحق أن الحرف له معنى في نفسه لأنّا نقول : لا يخلو المخاطب بالحرف من أن يفهم موضوعه لغة أو لا ، فإن لم يفهم موضوعه لغة فلا دليل على عدم فهم المعنى أنّه لا معنى له ، لأنّه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك ، فإذن عرفنا أنّ لـه معنى في نفسه "(١٠١) .

وعلى الرغم من أن هذا الرأي ليس شائعاً عند النحويين إلا أنّه يضاف إلى القصور الواضح في تأثير المعنى الذي قال به النحويون علامةً من العلامات التي تحدد انتماء الألفاظ إلى أقسام الكلم ، إذ لم نجده عاملاً حاسماً أدّى إلى توجيه الألفاظ التي سبقت مناقشتها إلى أيّ قسم من أقسام الكلم .

الخاتمة

بعد أن عرض البحث مسألة التداخل بين أقسام الكلم ، ومن خلال استعراضه آراء النحويين ومناقشتها ، خرج البحث بالنتائج الآتية :

- إنّ قضية القيود المبنوية التي وضعها النحويون لفك التداخل بين أقسام الكلم من أهم الأسباب التي أدت إلى تأرجح الألفاظ بين أقسام الكلم .
- إن بعض الألفاظ تأرجحت بين أقسام الكلم لأنّ النحويين درسوها على أسس اعتمدت على الأقيسة النحوية لا على واقع الاستعمال ، والواقع يكشف أن قضية اللهجات التي لم تدرس بشكل صحيح هي السبب في هذا التأرجح ، فيجب أن تدرس هذه الألفاظ بخصائصها اللهجية كما في (مذ ومنذ) ، ومن خلال ذلك توصل البحث إلى أن هذه الألفاظ أسماء في كلّ أحوالها ، إلا أنّها إذا جرّت ما بعدها كان دليلَ إضافةٍ قصدته العرب لمعنى .
- إنّ التأرجح وقع لبعض الألفاظ نتيجة التقسيم الثلاثي ، ولو أننا استطعنا إخراج بعض الألفاظ لتكون قسماً مستقلاً قائماً برأسه لتجنبنا كثيراً من هذا الاضطراب الذي وقع في النحو العربي كما في (ليس وعسى) التي يجب أن تلحق بباب الأدوات .
- هناك ألفاظ تأرجحت بسبب نظرية العمل والعامل ، فحركة ما بعدها أوجبت تصنيفها عند النحويين في قسم ما ، ولو أننا تنزلنا عن هذا الشق لاستطعنا أن نقول بحقيقة هذه الألفاظ بعيداً عن عملها ، كالتعبيرات الإفصاحية وغيرها التي يرى البحث أن نقول في التعبير عنها إنها أسلوب كذا فقط كما في (نعم وبئس) .
- لم يكن المعنى أساساً متفقاً عليه في تحديد انتماء الألفاظ إلى أقسام الكلم ، إذ خالفه بعض النحويين ، كما أنّه لم يؤثر كثيراً في منع تأرجح بعض الألفاظ بين أقسام الكلم .

الهوامش

(١) سبب وضع علم العربية : ٣٤/١
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها :٨٧
(٣) شرح ابن عقيل : ٣/ ٢٧-٣٠
(٤) أوضح المسالك : ٣/٥٣-٦٠

(٥) شرح ابن عقيل : ٢٢٥/٢
(٦) المقتضب : ٤٢٦/٤
(٧) ينظر : همع الهوامع : ٥٠٥/١
(٨) شرح قطر الندى : ١/ ٢٧-٢٨
(٩) ينظر : حاشية الصبان : ٥١/١
(١٠) شرح الأشموني : ٢٧/١
(١١) همع الهوامع : ٦٨/١
(١٢) مغني اللبيب : ٤٤٣/١
(١٣) أسرار العربية : ١٤٣/١
(١٤) المقتضب : ٥٣/١
(١٥) همع الهوامع : ٦٨/١
(١٦) الأصول في النحو : ١٣٧/٢
(١٧) أسرار العربية : ٢٤٤/١
(١٨) أسرار العربية : ١٩١/١
(١٩) شرح الأشموني : ٢٧/١
(٢٠) الأصول في النحو : ٥٠/١
(٢١) أسرار العربية : ٥٢/١
(٢٢) شرح ابن عقيل : ٣٠/١
(٢٣) أسرار العربية : ٤٦/١
(٢٤) العوامل المائة : ١١٤
(٢٥) شرح الرضي على الكافية : ٣٢٤/٤
(٢٦) شرح المفصل : ٤٤/٨
(٢٧) شرح جمل الزجاجي : ٤٧٦/١
(٢٨) شرح المفصل : ٤٤/٨
(٢٩) همع الهوامع : ٢٧٨/٢
(٣٠) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٢٨٥/٢-٢٨٨
(٣١) أوضح المسالك : ٢٩٣/٢
(٣٢) المقتضب : ٤٢٧/٤
(٣٣) الأصول في النحو : ٨٢/١-٨٣
(٣٤) ينظر : الجنى الداني : ٤٩٣
(٣٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٩٩/٤
(٣٦) رصف المباني : ١٤١
(٣٧) المصدر نفسه : ١٤١
(٣٨) ينظر : الجنى الداني : ٤٩٤
(٣٩) المصدر نفسه : ٤٩٤
(٤٠) ينظر : أسرار العربية : ١٢٥/١
(٤١) ينظر : المفصل : ١٧٧/١
(٤٢)
(٤٣) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١٨٠/١
(٤٤) ينظر أصول النحو : ١٨٠/١
(٤٥) شرح قطر الندى : ٥٩
(٤٦) العوامل المائة : ١٨٨
(٤٧) شرح المفصل : ٤٠/٨
(٤٨) ديوان قطري بن الفجاءة :١٧١
(٤٩) الجنى الداني : ١٣٢-١٣٥، وينظر : رصف المباني : ١٩٥
(٥٠) ديوان امريء القيس : ١٧٦
(٥١) الكتاب : ٣٢/١
(٥٢) أسرار العربية : ٢٣٢/١
(٥٣) ديوان ذي الرمة : ٤٥
(٥٤) الخصائص : ٣٦٨/٢
(٥٥) شرح المفصّل : ٣٨/٨
(٥٦) المخصص : ٥٧/١٤ ، وينظر : خزانة الأدب : ١٥٩/١٠
(٥٧) ينظر :الإنصاف في مسائل الخلاف : ٩٧/١
(٥٨) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٧/١
(٥٩) شرح ابن عقيل : ٤١/١
(٦٠) ينظر : همع الهوامع : ٢٤/٣
(٦١) ينظر : شرح الأشموني : ٢٨/١
(٦٢) شرح ابن عقيل : ١٥/١
(٦٣) المخصص : ٥٧/١١٤
(٦٤) أصول النحو : ٣٦٤/١
(٦٥) المفصل : ٢٣/١
(٦٦) شرح شذور الذهب : ١٨/١
(٦٧) شرح المفصل : ٤٥/٨
(٦٨) المصدر السابق : ٣٩/٨
(٦٩) أصول النحو : ٤٥٤/١
(٧٠) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٢
(٧١) ينظر : شرح الأشموني : ٢٧/١ ، وحاشية السجاعي :١٢
(٧٢) ينظر : الإنصاف :٣٨٢/١
(٧٣) ينظر : الأصول لابن السراج : ١٣٧/٢
(٧٤) المقتضب : ٣١/٣
(٧٥) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٣-١٤
(٧٦) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٥٤/٢
(٧٧) ينظر : الكتاب : ٨٧/١
(٧٨) ديوان النابغة الذبياني: ٣١
(٧٩) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٨٠/١
(٨٠) ينظر : المصدر نفسه : ٢٨٠/١
(٨١) ينظر : الجنى الداني : ٤٣٦ ، وشرح ابن عقيل : ٢٣٧/٢
(٨٢) ينظر : المصدر نفسه : ٤٣٦
(٨٣) ديوان جميل بثينة : ١٠٥
(٨٤) ينظر : الخصائص : ٢٨٥/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٩٤/١
(٨٥) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٤٩-٥٠
(٨٦) شرح الرضي على الكافية : ٢٤٤/٤
(٨٧) نفسه : ٢٤٤/٤
(٨٨)
(٨٩) شرح الرضي على الكافية : ٢٤٦/٤
(٩٠) ينظر : معاني النحو : ٢٥٤/٤
(٩١) اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٦
(٩٢) ينظر : الخصائص : ٤٦/٣ ، و ٢٤٤/٣
(٩٣) ينظر : شرح الأشموني :
(٩٤) ينظر : الأصول في النحو : ١١٥/١ ، وشرح شذور الذهب : ٢٩١/١
(٩٥) ينظر : الأصول في النحو: ٣٤٣/١
(٩٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢١٥/٤
(٩٧) ينظر : المصدر نفسه : ٢١٥/٤
(٩٨) الكتاب : ٧٠/١
(٩٩) في النحو العربي نقد وتوجيه :٢٠٣
(١٠٠) الأشباه والنظائر : ٢/٣-٤
(١٠١) المصدر نفسه :٣/٣

ثبت المصادر

- أسرار العربية : الإمام أبو البركات الأنباري ، تحقيق : د . فخر صالح قدارة ، الطبعة: الأولى ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٥م .
- الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطي ، الطبعة الثانية ، حيدر آباد ، ١٣٥٩هـ .
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ، الطبعة: الثالثة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٨م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري

النحوي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، دمشق (د.ت) .
ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة: الخامسة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٩م.
ـ الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق: د . فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة ، ١٩٩٥م .
ـ الجنى الداني في حروف المعاني : حسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٢م .
ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : محمد بن علي الصبان ، دار إحياء الكتاب العربي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر ، (د.ت).
ـ حروف المعاني : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٤م .
ـ الخصائص : أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت (د .ت) .
ـ ديوان امرىء القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٥٨م .
ـ ديوان جميل بثينة ، منشورات دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٤م.
ـ ديوان ذي الرمة ، قدم له وشرحه : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٥م .
ـ ديوان قطري بن الفجاءة ، دار صادر للطباعة والنشر ، ١٩٧٥م .
ـ ديوان النابغة الذبياني ، قدم له وبوبه وشرحه : د. علي بو ملحم ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ٢٠٠١م .
ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني : أحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧٥م .
ـ سبب وضع علم العربية : جلال الدين السيوطي ، تحقيق: مروان العطية ، الطبعة الأولى ، دار الهجرة ، بيروت / دمشق ، ١٩٨٨م .
ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، سوريا ، ١٩٨٥م .
ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : نور الدين علي بن محمد الأشموني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، ١٩٥٥م .
ـ شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، إحياء التراث الإسلامي ، العراق ، ١٩٨٠م.
ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا ، ١٩٨٤م .
ـ شرح الكافية : رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآباذي ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، طهران ، ١٣٨٤هـ .
ـ شرح قطر الندى وبل الصدى : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد ، الطبعة الحادية عشرة ، القاهرة ، ١٣٨٣م .
ـ شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت).
ـ العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية : الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري ، تحقيق : د. البدراوي زهران ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، مصر، ١٩٨٣م .
ـ في النحو العربي نقد وتوجيه : د. مهدي المخزومي ، الطبعة الثانية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٥م .
ـ كتاب سيبويه : أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ، مطبعة المدني ، القاهرة ١٩٨٨م .
ـ اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق: د . عبد الإله النبهان ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٥م .
ـ اللغة بين المعيارية والوصفية : د. تمام حسان ، الطبعة الرابعة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠١م .
ـ اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمام حسان ، الطبعة الرابعة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .
ـ المخصص : أبو الحسن علي بن اسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيدة ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٨م .
ـ معاني النحو : د. فاضل صالح السامرائي ، مطبعة التعليم العالي ، العراق ، ١٩٨٧م.
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، تحقيق: د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، الطبعة السادسة ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٥م.
ـ المفصل في صنعة الإعراب : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق: د.علي بو ملحم ، الطبعة الأولى ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٩٣ .
ـ المقتضب ، تأليف: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت (د.ت).
ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر .